العدد (2099) السنة الثامنة - الاربعاء (13) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

حضور العقلية المركزية

■ عباس الغالبي

لم يستطع الكثير من الاقتصاديين العاملين في شتى المؤسسات الاقتصادية الحالية من التخلص من ربقة المركزية الاقتصادية المدعومة بسطوة السلطة، فنراهم بشكل جلي يتظاهرون بالكلام الفضفاض، إنهم من أشد مناصري الانتقال من الاقتصاد الشمولي المركزي إلى فضاءات اقتصاد السوق، وتتحدث معطيات الواقع وتؤكد تقوقعهم في دائرة السطوة الاقتصادية المركزية التي درجت عليها الأنظمة السياسية السابقة، حيث نراهم مهما حاولوا التخلص من هذه القوقعة المريرة التي كبلت الاقتصاد الوطني الزاخر بالإمكانات المادية والبشرية، فأن النفس المتزمت الشمولي يطفح بسرعة مذهلة ليس على محياهم فحسب، بل في ممارساتهم وسلوكهم بمجرد أن يهمس في آذانهم عن جزئية في مسارات عملهم.

بل الأنكى من ذلك أن نظرية المؤامرة التي كانت سيدة التعامل في الماضي القريب مازالت حاضرة في أذهانهم وعقولهم، فكل من ينتقد هو متآمر، ولا وجود للرأي الآخر بحسب الواقع العملي الملموس رغم التظاهر والادعاء به.

ورغم أن الواقع الاقتصادي الحالي مازال يشير إلى هيمنة شبه مطلقة إلى القطاع الحكومي يقابله تراجع في أداء القطاع الخاص الذي يفترض أن يأخذ دور الريادة في عملية الانتقال والتحول الاقتصادي، لكن الواقع مازال مزريا باتجاه استحواذ القطاع الحكومي والذي خلق فرصة مواتية للعقليات المركزية التي تتخفى بالشعارات والادعاءات الفارغة أن تضخ أفكارها ورؤاها المغمسة بالحنين للماضي القريب والمحاولة على إبقاء الجدليات البيروقراطية والمنهجية المركزية التي لا تستمتع للرأي الآخر بالمرة.

وقد واجهنا الكثير منهم من خلال عملنا الصحفي اليومي، وقد نضطر مستقبلا للإشارة إليهم بأسمائهم مادمنا باحثين عن الحقيقة، في ظل الحرية الإعلامية المتاحة لنا والتي عقدنا العزم على أن نستغلها امثل استغلال، لا أن نتخفى خلف حجب وأسوار، ونلقي بالأفكار والرؤى التي لا يتقبلها الوضع الجديد، ونسعى من خلال البعض أن نكمم الأفواه، وان نجعل من الجميع مادحين ملمعين لصورة كانت بالأمس القريب جزءاً من جدلية الاقتصاد المركزي السلطوي الشمولي.

نحن نرى أن العقلية المركزية مازالت حاضرة في بعض الأمكنة والمؤسسات الاقتصادية، وتستغل عدم وضوح الرؤيا الاقتصادية وضبابية البرنامج الاقتصادي الحكومي الذي يفترض أن يستند إلى حيثيات الدستور، لبث أفكارها، وقد تسعى بحسب تحليلات كثير من المحللين للإجهاز على تجربة الانفتاح الاقتصادي بشتى السبل والوسائل انطلاقا من تجاربهم السابقة التي لم يستطيعوا أن يتخلصوا منها ويطلوا بإطلالة جديدة تتسق مع الوضع السياسي والاقتصادي الجديد.

abbas.abbas80@yahoo.com

بضوء مقترح اللجنة الاقتصادية النيابية

خبراء لـ"المدى الاقتصادي": دمج وزارتي الصناعة والتجارة لا يدعم الاقتصاد الوطني

□ بغداد / صابرين علي

أكد عدد من الخبراء أن مقترح دمج وزارتي الصناعة والتجارة غير مجد ولا يدعم الاقتصاد العراقي.

واقترحت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب دمج وزارتي الصناعة والتجارة مبينة على لسان رئيس اللجنة احمد العلواني إن هذا المقترح جاء لدعم الاقتصاد العراقي من خلال النهوض بالإنتاج المحلي على غرار ما يحدث في الدول المتطورة اقتصادياً وصناعيا.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطون : أن هذا القرار يعد كفافا على الصناعة العراقية لأنها ذات سمعة عريقة على صعيد الاقتصاد العراقي وتتفرع كل واحدة منهما إلى مؤسسات عدة، ونحن بحاجة إلى دعم وتطوير المشاريع الصناعية القائمة تحت أدارتها وتفعيل المشاريع المغلقة، وتطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلتها بأكملها، فهي ليس بحاجة إلى مثل هكذا قرار، فيكفي ما تعانيه وزارة الصناعة من جراء دمجها بالتصنيع العسكري.

وأضاف أنطون: أن قرار الدمج يعود بالوزارتين إلى الوراء في نشاطها الاقتصادي وليس بتفعيل الإنتاج، لأنه ليس بالإمكان لوزارة واحدة أن تقوم بعمل وزارتين ذات اهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي في أن واحد، متسائلاً عن إمكانية وزارة التجارة بربط عملها بالصناعة فهي لها نشاطها الخاص الذي تعمل فيه منذ سنين عدة.

وتابع أنطوان: أن البلد الذي لا توجد فيه صناعة قائمة ومستقلة في عملها يعد بلد متخلف صناعي، مبيناً أن قرار الدمج خطأً فادحاً.

من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية عامرة البلداوي: إن وزارة التجارة انحصر أدائها على البطاقة التموينية في حين نجد عمل مثيل هذه الوزارة في دول أخرى واسعاً ويضم جوانب ومجالات متعددة بالإضافة إلى أن هذا السياق معمول به حتى في دول عربية أيضاً، ومن المفروض أن يتم الكشف عن جوانب الضعف في هذه الوزارة والعمل على إزالتها وإيجاد الحلول لها والكشف عن مواطن التغيير التي تحتاجها بسبب التحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق والبحث عن مهمة كل وزارة منهما التي يجدر القيام بها.

وأضافت البلداوي : أن الدولة مازالت ترعى المجال الصناعي لأن وزارة الصناعة متوقفة فعلى الدولة أيجاد سبل تتمكن من خلالها من تفعيل القطاع الخاص ليتمكن من خلاله سد الحاجة المحلية على أقل تقدير ممكن.

وتابعت البلداوي: أن هذا القرار سلبي بالنسبة لوزارتي الصناعة والتجارة على حد سواء وهو ليس كفيل بتطوير الاقتصاد ودفعه نحو الأمام مشيرة إلى أن العراق ليس لديه قطاع خاص نشيط وفاعل ليقوم بهذا العمل ويحل محل الدولة التي تعد الفاعل والمحرك الأساسي في عمل الاقتصاد العراقي .

وقالت البلداوي: إن الأهم من هذا كله ومن هذه القرارات التي ليست لها جدوى أن تقوم اللجان الاقتصادية بالكشف عن أدوار هاتين الوزارتين بما يتلاءم مع اقتصاد السوق وليس بقرار الدمج، مبينة إن هذا الموضوع لا يقوم بحل الأزمات العالقة بل يزيد من الأمور تعقيداً. ألي ذلك قال الخبير الاقتصادي علي محمود الفكيكي: إن البحث في هذه القضايا الشكلية ليس له علاقة في عمل الوزارة ، بل أنها تتعلق بالدرجة الأساس عن وجود العقليات المستوعبة والفذة القابلة للتطور والنمو الجديد، وأن قرار الدمج يعد من القضايا الشكلية التي ليست لها علاقة بالجوهر.

وأضاف الفكيكي: ان وزارتي الصناعة والتجارة في دول أخرى يعوض عنها بوزارة تسمى بوزارة الاقتصاد ولا مانع أن توجد لدينا مثل هذه الوزارة و لكن هل نحن معولون على وجود وزارة جديدة ، فنحن بالأساس لدينا وزارتان تعوض عن وجود هذه الوزارة فالنجاح لا يكمن بالفصل أو الدمج لهما وأنما بوجود فكر هادف ومستقبلي اقتحامي لا يعود بنا إلى الوراء، وهذا الأمر يجب أن يكون موضوع الانشغال والإدراك في مواكبة ما هو موجود في العالم .

وتابع الفكيكي: أن قرار الدمج ليس له معنى غير أن الداعين لهذا القرار هم من الذين يهتمون بالقضايا الرمزية أو الشكلية وبالواقع أن موضوع تراجع عمل هاتين الوزارتين بحاجة إلى وقفة جدية لتطويرهما وإعادة هيكلة هذه المؤسسات لدفع عجلة تقدم الإنتاج العراقي نحو الأمام وليس بدمجهما وتجميد عمل كل منهما.

الزراعة: تخصيص ٧٥٠ مليون دينار لتأهيل بساتين النخيل

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

خصصت وزارة الزراعة ٧٥٠مليون دينار لإعادة تأهيل بساتين النخيل في بغداد وديالى وبابل وكربلاء والبصرة وذي قار والبصرة.

وقال المتحدث الإعلامي باسم الوزارة كريم التميمي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة الزراعة خصصت ٧٥٠مليون دينار عراقي لإعادة تأهيل بساتين النخيل خلال الموسم الحالي بهدف رفع مستوى انتاج العراق من التمور".

وأضاف أن "حملة تأهيل البساتين ستقوم بها الهيئة العامة للنخيل والتي ستشكل لجنة عليا تشرف على عمليات التأهيل تضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين".

وأشار إلى أن "وزارة الزراعة تعمل وفق خطة سنوية واضحة تركز على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بشكل عام والنخيل على وجه التحديد خلال المواسم المقبلة ورفع نسبة إنتاج التمور في البلاد".

واعلنت وزارة الزراعة الاتحادية أن أربع طائرات ستشارك بحملة تأهيل بساتين النخيل نهاية نيسان/ابريل الجاري .

وكشفت وزارة الزراعة في وقت سابق ، أنها تعاقدت بقيمة ١٧مليون يورو مع شركة فرنسية لشراء سبع طائرات مروحية لمكافحة الافات الزراعية التي تصيب بساتين النخيل.

ويمتلك العراق اليوم ١١مليون نخلة وتسعى وزارة الزراعة إلى الوصول إلى ٣٠ مليون نخلة خلال السنوات العشر المقبلة.

وكانت الحكومة السابقة قد أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد في تموز/ ٢٠٠٧، وتحدد سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

وتنفرد محافظة البصرة بوجود أكثر من ٣٥٠ نوعاً من التمر بين التجاري الذي يصدر إلى الدول مختلفة من العالم ، كالحلاوي والساير والزهدي والخضراوي وأصنافا أخرى تنتج للسوق المحلية أو باعتبارها أعلافا حيوانية.

وحددت إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الزراعة عام ١٩٨٩ أن أعداد النخيل في البصرة وصل إلى مليون و ٩٠٠ ألف نخلة بعد أن قدرت عام ١٩٧٧ بأكثر من ١٣ مليون نخلة، في الوقت الذي قدرت فيه أعداد النخيل في العراق بـ٣٠ مليون نخلة منتصف السبعينيات.

غير ان إحصاءات صادرة عن مركز بحوث النخيل بجامعة البصرة ، تشير إلى أن أعداد النخيل في المحافظة تراجعت من ١٠ ملايين نخلة عام (١٩٨٠) ووصلت إلى نحو ٣ ملايين عام ٢٠٠٣.

الى ذلك خولت وزارة الزراعة ،وزارة الدولة لشؤون المرأة باستلام وترويج معاملات النساء اللائي يرغبن بالحصول على قروض زراعية مؤكدة عزمها اطلاق مشاريع صغيرة للأرامل في الأرياف.

وقالت وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال كاصد الزيدي بعد زيارتها لوزارة الزراعة : لمسنا خلال الاجتماع اهتماما عاليا بوضع المرأة الاقتصادي لاسيما الأرامل ومعيلات الأسر

واضافت من اجل ضمان نسبة جيدة للمرأة في القروض التي تقدمها وزارة الزراعة اتفقنا على قبول المعاملات التي تقدم عبر وزارة المرأة، بعد ان تستوفي جيمع الضوابط.

واشارت الى ان هذا لا يعني حصر التقديم للقروض بالنسبة للنساء من خلال وزراة المرأة تحديدا، فبإمكانهن التقديم الى وزارة الزراعة مباشرة.

من جانبه كشف وزير الزراعة عز الدين الدولة عن عزم وزارته اطلاق مشاريع صغيرة مدرة للدخل للأرامل في الأرياف، ابرزها تزويدهن بأبقار يعشن على نتاجها ويستثمرن تكاثرها لدعم دخلهن الاقتصادي.

هيئة الاستثمار: عشرة شركات عالمية لإنشاء مليون وحدة سكنية

□ بغداد / السومرية نيوز

أعلنت هيئة الاستثمار الوطنية عن تفاوضها مع عشرة شركات عالمية لإنشاء مليون وحدة سكنية في عموم المحافظات و إقليم كردستان، مؤكدة أن حصة العاصمة من الوحدات السكنية ستكون ٢٢٤ إلف وحدة.

وقال رئيس هيئة الاستثمار سامي الأعرجي لـ "السومرية نيوز" : إن ١٤٠ شركة محلية وعالمية من جنسيات مختلفة، قدمت عروضا لإنشاء مليون وحدة سكنية ضمن مشروع الإسكان الوطني الذي سينفذ على مساحة ٨٠ إلف دونم"، مبينا أن "الخطة الخمسية للعراق والتي تمتد من عام ٢٠١٠، إلى عام ٢٠١٤، تتضمن بناء مليوني وحدة سكنية منها مليون وحدة سيتم بناءها ضمن المشروع الوطني للإسكان".

وأضاف الاعرجي إن "الهيئة تتفاوض حاليا مع عشرة شركات عالمية من أصل ٣٦ شركة تم اختيارها من بين الشركات التي تقدمت بعروضها"، مشيرا إلى أن "الشركات العالمية التي يتم التفاوض معها تعود لجنسيات مختلفة منها شركات كورية، وأوربية، وأمريكية جنوبية، وأمريكية شمالية".

وأشار الاعرجي إلى إن "حصة بغداد من هذه الوحدات السكنية ستكون ٢٢٤ إلف وحدة سكنية في حين ستتوزع البقية على كافة المحافظات العراقية، منها أكثر من ١٠٠ إلف وحدة سكنية في إقليم كردستان"، لافتا إلى إن "التقدير الرسمي للحاجة السكنية للعراق في الوقت الحاضر تبلغ مليوني وحدة سكنية في عموم البلاد".

وكان البرلمان أقر في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، قانون الاستثمار رقم ١٣، الذي قيل عنه في حينه أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما زالت تتردد بسبب تخوفها من الواقع الأمني، غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار رقم ١٣ .

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار، أو هيئة استثمار الإقليم، أو المحافظة للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوما من اجل القضاء الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

وكان مجلس الوزراء قد أعلن في عام ٢٠٠٧، عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الأعمار والإسكان وعضوية كل من وكلاء وزير المالية، وزير التخطيط ، وزير البلديات والأشغال، وأمانة بغداد، للقضاء على أزمة السكن المتفاقمة في العراق، من خلال إنشاء عمارات سكنية في العراق لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط، ودون المتوسط.

وأعلنت وزارة الإسكان والأعمار في وقت سابق عن خطة لبناء ٢٨ مجمعا سكنيا في عموم المحافظات العراقية، يضم كل مجمع منها ٥٠٤ وحدات سكنية، سيتم توزيعها على ذوي الدخل المحدود.

ويذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظرا لتزايد عدد سكان العراق قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

الموارد المائية: ائتلاف شركات ايطالية وأردنية لدراسة إدارة المياه

□ بغداد / وكالات

وقعت وزارة الموارد المائية عقدا مع ائتلاف شركات إيطالية وأردنية لوضع دراسة استراتيجية لإدارة المياه في العراق، مبينة أن الاتفاق يمتد حتى سنة ٢٠٣٥ وبكلفة إجمالية بلغت ٣٥ مليون دولار.

وقال رئيس قسم الدراسات الإستراتيجية في وزارة الموارد المائية مناضل فاضل المهداوي لـ"السومرية نيوز"، على هامش مؤتمر صحفي عقدته الوزارة في مقرها ببغداد حول أهمية العقد الاستراتيجي للمشروع إن "الوزارة تعاقدت مع ائتلاف شركتي (اس جي اي) و(ام ي دي) الايطالية والكونكورد الأردنية لتنفيذ دراسة استراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق لمدة ٤٢ شهرا وبكلفة تبلغ ٣٥ مليون دولارا" .

وأضاف المهداوي أن "الدراسة ستعد خطة لتطوير الموارد المياه والأراضي في العراق على أساس الإدارة المتكاملة والاستخدام الأمثل للمياه، إضافة إلى تحديث أولويات تنفيذ المشاريع الإروائية ومراحل تنفيذها، فضلا عن وضع إستراتيجية للعراق للتفاوض مع دول الجوار بموجب القانون الدولي والاتفاقات الدولية للوصول لإبرام اتفاق نهائي لتقاسم مياه حوضي دجلة والفرات وبالشكل الذي يؤمن المياه للعراق، وعدم إحداث ضرر لأي من دول المتشاطئة الأخرى".

من جهته أوضح مستشار وزارة الموارد المائية محمد ضاري الشبلي أن "قلة الإيرادات المائية القادمة من دول الجوار إلى العراق وتدني نوعيتها بشكل كبير، والتي أثرت بشكل سلبي على كل القطاعات الحيوية في العراق دفع الوزارة إلى التعاقد مع شركات متخصصة لإدارة المياه في العراق"، مبينا أن "دول المنبع قد أجرت عمليات تطوير واسعة، فضلا عن التغييرات المناخية التي أصابت المنطقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والتي أدت إلى عجز كبير في تلبية الموارد المائية الأساسية للعراق".

وأشار الشبلي إلى أن "الواردات المائية خلال العام الحالي أقل من ثلث ما كان يحصل عليها العراق خلال السنوات الماضية في نهري دجلة والفرات"، موضحا أن "العراق يسعى إلى الاتفاق مع دول المنبع في تحديد حصته المائية مستقبلا".

وقامت تركيا ببناء ١٤ سدا على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها، و٨ سدود على نهر دجلة وروافده، وتحتاج تركيا عدة سنوات لملء البحيرات الاصطناعية خلف هذه السدود، في حين أنشأت سوريا خمسة سدود ثلاثة منها شيدت في منتصف الستينات، وهي بصدد إنشاء سد آخر شمال دير الزور، وتحجز هذه السدود بمجملها مليارات من الأمتار المكعبة من المياه.

نبض السوق

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠